

رقم المعاملة

عقد تمويل الوافي

الموافق:

أنه في يوم:

تم الاتفاق بين كل من:

أولاً: بنك وربة (ش.م.ك.)-

ثانياً: السيد/ السادة

بطاقة مدنية رقم

عنوان المنزل م:

عنوان المراسلات: منزل عمل

(طرف أول - بصفته دائن - بائع)
(طرف ثاني - بصفته مدين - مشتري)
الوظيفة :
الهاتف:

عنوان العمل
جهة العمل :
ج :
ش:

ق:

تمهيد:

لما كان الطرف الأول يتعامل طبقاً لنظامه الأساسي وفق الشريعة الإسلامية الغراء ، حيث يمتلك المبيع المبين أو صافه في هذا العقد وكان الطرف الثاني يرغب في التعامل معه بشأنه وفقاً لنظامه الأساسي وقد وافق على الخطوات التنفيذية لإجراء عملية تمويل مقابل ضمان مالي.

لذلك فقد أقر الطرفان بأهليتهم للتعاقد والتصرف واتفقوا على ما يلي:-

- 1- يعتبر التمهيد أعلاه وطلب التمويل المرفق وأية مستندات مكملة أو ملاحق مرفقة يشار إليها في هذا العقد جزء لا يتجزأ منه ومتمما له.
- 2- الغرض من هذا التمويل هو
- 3- باع الطرف الأول للطرف الثاني . القابل لذلك . المبيع المبين أو صافه كالتالي:

المبيع	التفاصيل

4- يقر الطرف الثاني بأنه متفق مع الطرف الأول (البائع) على إسقاط ضمان العيب الخفي عن كاهل الطرف الأول الذي لا يضمن كذلك التعرض الذي قد يصدر من الغير للمشتري (الطرف الثاني) في المبيع أيأ كان سببه ومداه ولا استحقاق هذا المبيع على أي وجه من الوجوه أيأ كان سببه لأن الطرف الثاني اشترى المبيع وهو ساقط الخيار ويقر الطرف الأول أنه يحيل إلى الطرف الثاني كافة حقوقه لدى المورد الأصلي للمبيع في خصوص ضمان العيب أو الاستحقاق أو التعرض ويخوله بذلك حق الرجوع مباشرة على المورد إعمالاً لمقتضى هذا الضمان قانوناً.

5- تم هذا العقد لقاء ثمن إجمالي قدره دك (فقط)

أنفق على سداده على الوجه التالي: مبلغ دك يسدده الطرف الثاني عند التوقيع على هذا العقد. باقي الثمن وقدره دك (فقط)

اتفق بأن يتم سداده على أقساط شهرية عددها قسطاً وفقاً للآتي:

أ	اقساط شهرية متتالية:	عدددها
	تاريخ استحقاق القسط الأول:	قيمة كل قسط
ب	القسط الأخير: يستحق بتاريخ:	دك
	قيمة العائد: يتم استيفائه من خلال الاقساط الشهرية للعميل خصماً من حسابه	دك

6- يفوض الطرف الثاني الطرف الأول ويوكله باستقطاع قيمة الأقساط الشهرية و/أو أية أقساط متأخره بالحساب البنكي رقم حساب العميل. فرع رقم الفرع

أو من أية حسابات أخرى باسم الطرف الثاني لدى الطرف الأول، كما يفوض الطرف الثاني نظيره الأول في تكليف جهات عمله باستقطاع الأقساط و/أو تحويلها للطرف الأول وذلك حتى إستيفاء كامل ثمن المبيع، ويظل هذا التعهد قائماً لتعلق حق البنك به حتى بحالات الهلاك الكلي أو الجزئي أو تلف و/أو ضياع المبيع أو إتيان ما من شأنه الإنتقاص من طبيعته أو إيقاع الحجز عليه من قبل الغير."

7- يقر الطرف الثاني بموافقتة على أحقية الطرف الاول في رهن الضمان المالي المملوك له والمودع في حسابه لدى الطرف الاول والمتفق عليه عند التوقيع على هذا العقد واستمرار الرهن و تمديد مدته حتى تمام سداد كافة الالتزامات محل هذا العقد .

8- يلتزم الطرف الاول بالافراج عن المبلغ المحجوز كضمان في حالة سداد الطرف الثاني لجميع التزاماته المنصوص عليها في هذا العقد ، وكذلك الافراج جزئياً عن ما يقابل المبالغ التي يتم سدادها بناءعلى طلب العميل .

- 9- لا يحق للطرف الثاني أن يتأخر لأي سبب في دفع الثمن بالکیفیه الموضحة في هذا العقد كما لا يحق للطرف الثاني أن يتأخر في دفع الأقساط المقررة عليه، وفي حالة تأخره عن دفع قسطين متتاليين أو أي جزء من القسط أو في حالة مماطلته أو امتناعه عن الدفع تحل باقي الأقساط فوراً دون تنبيه أو إنذار أو إجراءات ويحق للطرف الأول في هذه الحالة أن يرجع على الطرف الثاني لاستيفاء كامل المديونية دفعة واحدة وذلك بكافة الطرق القانونية مع تحملهما الرسوم والمصروفات الفعلية وأتعاب المحاماة وایة مبالغ أخرى يتكبدها الطرف الأول في سبيل تحصيله حقه.
- 10- يقر الطرف الثاني في تنفيذ جميع بنود هذا العقد وفي الوفاء بما يترتب عليه من التزامات.
- 11- يقر الطرف الثاني أن كافة البضائع والودائع والمبالغ والأرصدة والمنقولات والأسهم المستحقة أو التي تستحق له والتي تكون تحت يد الطرف الأول بأي صفة تعتبر مرهونة للطرف الأول رهناً حيازياً ويحق للطرف الأول في حالة استحقاق أي قسط من أقساط الثمن أو جزء منه أو في حالة حلول كامل الثمن أن يحبس ما يكون تحت يده وأن ينفذ عليه وفق أحكام الرهن الحيازي.
- 12- يقر الطرف الثاني بأنه يفوض الطرف الأول ويوكله في إجراء المقاصة فوراً بين مستحقاته بموجب هذا العقد وما يكون له من ودائع أو مبالغ في الحسابات الدائنة المفتوحة لدى الطرف الأول أو تفتح مستقبلاً تحت أي اسم وبأية صفة وذلك دون قيد أو شرط ودون تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء آخر.
- 13- يقر الطرف الثاني بأن باقي أقساط الثمن تحل جميعها فوراً وبغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء - وذلك علاوة على الحالات المنصوص عليها في هذا العقد - في حالة وفاة الطرف الثاني أو فقد أهليته أو إفلاسه
- 14- من المتفق عليه بين الطرفين أن ثمن المبيع الوارد بالبند الخامس من هذا العقد لا يشمل أية رسوم أو مصاريف وعلى الطرف الثاني وحده سداد جميع الرسوم والمصاريف التي تطلبها الجهات الرسمية أو تكون من مستلزمات المبيع.
- 15- يتولي الطرف الثاني وحده على نفقته نقل ملكية المبيع لأسمه إذا كان القانون يستلزم ذلك ولا يكون على الطرف الأول سوى تقديم ، المستندات التي تمكن الطرف الثاني من إتمام إجراءات نقل الملكية.
- 16- يعتبر هذا العقد باتاً ونهائياً بمجرد التوقيع عليه ولا يحق للطرف الثاني العدول عنه بأي حال.
- 17- يقر الطرف الثاني بأن عنوانه الوارد بصدر هذا العقد والأوراق المكملة له يعتبر محلاً مختاراً لهما تصح فيه كافة الإعلانات والأخطارات وأنه يتعهد بأخطار الطرف الأول عن أي تغيير يطرأ على هذا العنوان فور حدوثه، كما يفوض الطرف الثاني بنك وربة - الطرف الأول - في مراجعة أو مخاطبة الهيئة العامة للمعلومات المدنية في استخراج بيانات العنوان المستحدثة أو أي بيان آخر يتعلق بها.
- 18- يخضع هذا العقد لأحكام القوانين النافذة والأعراف السائدة بدولة الكويت بما لا يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وأحكام النظام الأساسي لبنك وربة وتختص محاكم الكويت - العاصمة - بنظر النزاع الذي ينشأ بين أطرافه.
- 19- حرر هذا العقد من ثلاث نسخ أصلية لها ذات القوة في الإثبات ويقر كل طرف باستلامه النسخة الخاصة للعمل بمقتضاها.

الطرف الثاني

الطرف الأول

الاسم:.....

الاسم:.....

التوقيع:.....

التوقيع:.....